



منهجية التقييم الوطني لمخاطر الفساد

د. هيثم ياسين

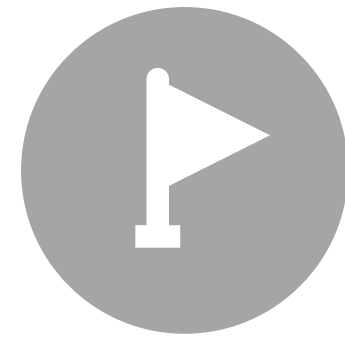
خبير رئيسي في مكافحة الفساد وغسل الأموال
المشروع الاقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية



يستهدف تقييم مخاطر الفساد نقاط الضعف المحتملة في التصميم المؤسسي، التشريعات أو الإجراءات أو اللوائح التي يمكن أن تؤدي إلى الفساد أو بشكل عام المرتبطة بالسلوك الفاسد



مفهوم مخاطر الفساد: احتمال وقوع جريمة متعلقة بالفساد مما يجعل مكافحتها مبنياً على تدابير وقائية.



مفهوم الفساد: جريمة وقعت فعلاً مما يجعل مكافحتها أمراً قائماً على رد الفعل

على الرغم من كثرة التعاريف، فإن "المخاطر" تعني، في جوهرها، إحصائية حدوث امر ما، أثناء عملية ما، بحيث يكون لهذا الأمر أثر على نتيجة تلك العملية.

يمكن تقييم مستوى المخاطر عن طريق تحديد احتمالية وقوع الحدث "الاحتمالية" ومدى أثره "التأثير".

من الممكن توضيح نتيجة التقييم من خلال خارطة التمثيل الحراري للمخاطر.

وفقا لذلك، يمكن تحديد استراتيجيات التعامل مع المخاطر والتي تشمل تحديد الأولويات وتحديد التدخلات الممكنة - عملية مستمرة



الاحتمالية

قوي جداً
قوي
معتدل
ضعيف
ضعيف جداً

ضعيف جداً ضعيف معتدل قوي قوي جداً

مخاطر منخفضة

مخاطر متوسطة

مخاطر عالية

مخاطر حرجة

الأثر

أساليب التعامل مع المخاطر

نقل/مشاركة المخاطر



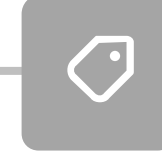
الحد من المخاطر



تقبُّل المخاطر



تفادي المخاطر



أنواع تقييم مخاطر الفساد المعتمدة عالمياً

التقييم المركزي

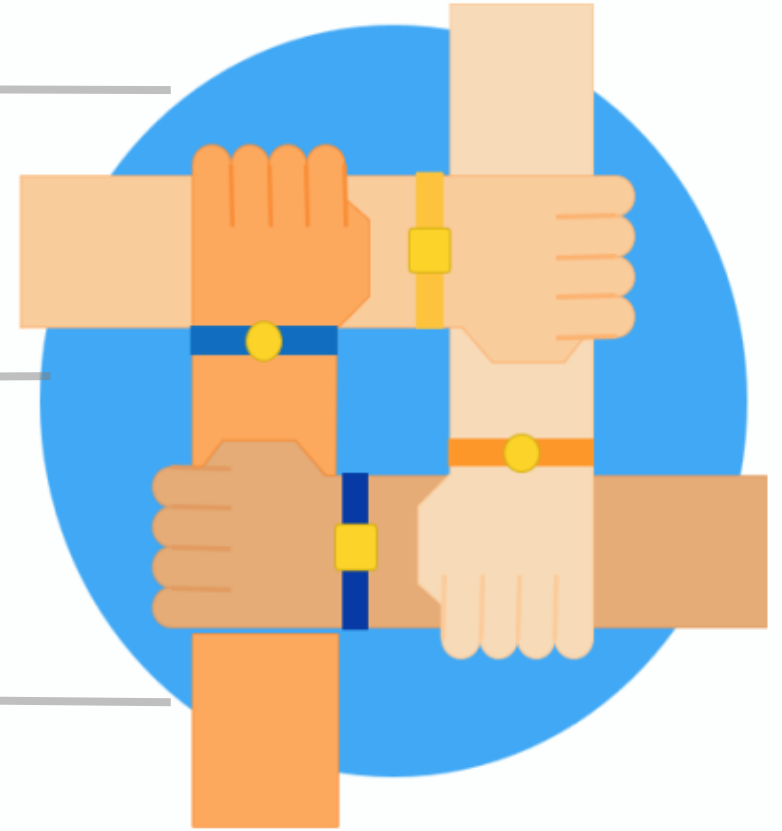
Centralized Approach

التقييم غير المركزي

Decentralized Approach

التقييم المبني على الشفافية

Transparency Oriented Approach



تقييم المخاطر المركزي



يتطلب مهارات تقنية في التعامل مع المعلومات

يتم من خلال جهة مستقلة، هيئة مكافحة الفساد في العادة، عبر جمع معلومات وتحديد مؤشرات توّشر الى احتمالية الفعل الفاسد.

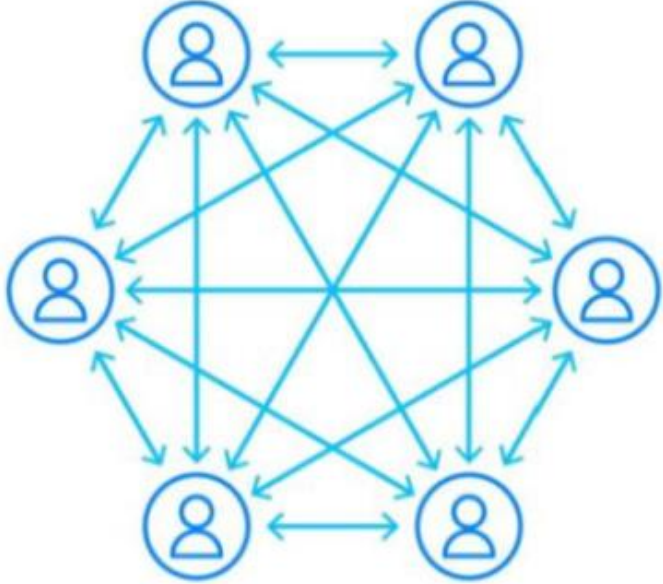
يمنح نظرة موضوعية للإجراءات الداخلية مما يساهم في الوقاية من الفساد

يحتاج الى موارد مالية وبشرية

بعض الدول التي اعتمدت التقييم المركزي للمخاطر

الدولة	الجهة المشرفة	الفترة الزمنية
النمسا	وزارة المالية	منذ العام 2015
كولومبيا	وحدة التحريات المالية	2013، 2016
اندونيسيا	الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	منذ العام 2005
ليتوانيا	الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	منذ العام 2000
مولدوفا	الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	منذ العام 2016
سلوفاكيا	الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	منذ العام 2020

تقييم المخاطر اللامركزي



- تقوم المؤسسة المعنية بتنفيذ التقييم بنفسها دون توجيه خارجي او ببعض الدعم الخارجي عبر مقابلات ومجموعات عمل داخلية

- قد يؤدي ذلك الى عدم ابداء الرأي بحرية

بعض الدول التي اعتمدت التقييم اللامركزي للمخاطر

الدولة	الجهة المشرفة	الفترة الزمنية
البانيا	البلديات	منذ العام 2020
جورجيا	الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	منذ العام 2019
مونتينيغرو	الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	منذ العام 2017
مقدونيا	وزارة المالية	منذ العام 2018
مولدوفا	الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	2016-2006

التقييم المبني على الشفافية

يُطبَّق في مجالات معينة مثل الشراء العام، دعم الدولة، هيئات الأحزاب السياسية

يُطبَّق في نطاقات معينة مثل بلديات، مدن، مناطق

يُطبَّق في قطاعات محددة: قطاع الصحة، أو التعليم...



تُعرَض نتائج التقييم للجمهور بشفافية عبر تطبيقات أو مواقع الانترنت

بعض الدول التي اعتمدت التقييم المبني على الشفافية

الدولة	الجهة المشرفة	الفترة الزمنية
المكسيك	منظمات المجتمع المدني	منذ العام 2008
سلوفانيا	الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	منذ العام 2016

بعض الدول التي اعتمدت نوعين لتقييم المخاطر

الدولة	نوعي التقييم	الجهة المشرفة	الفترة الزمنية
فرنسا	مركزي/لامركزي	وزارة المالية	منذ العام 2016
هونغ كونغ	مركزي/لامركزي	وحدة التحريات المالية	منذ العام 2020
ايطاليا	مركزي/الشفافية	الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	منذ العام 2012
المكسيك	مركزي/الشفافية	الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	منذ العام 2016

التحديات التي قد تواجهها عملية التقييم

تحديات على صعيد نوعية المعلومات



تحديات مؤسسية



تحديات على صعيد المتابعة



تحديات منهجية وتحليلية





يستند التقييم الوطني لمخاطر الفساد في القطاع العام لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لاسيما الفصل الثاني المتعلق باتخاذ الدول الأعضاء تدابير وقائية لمكافحة الفساد وبالأخص فيما يتعلق بـ:

- سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية
- إرساء وتدعيم نظم استخدام الموظفين العموميين
- دعم الشفافية ومنع تضارب المصالح
- وضع مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين
- إدارة المشتريات العمومية
- تعزيز الشفافية في الإدارة العمومية



وضع المحاور والاسئلة
المرتبطة بها



تحديد النطاق



الالتزام السياسي



جمع الردود وتحليل
الأجوبة ووضع العلامات



مراسلة الجهات
المعنية ومتابعتها



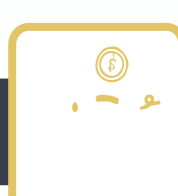
وضع الميثاقيل
للمحاور والاسئلة



متابعة التوصيات



اصدار التقرير



تقييم المخاطر

المحاور الرئيسية للتقييم الوطني لمخاطر الفساد

- القوانين والمراسيم والأنظمة
- الإجراءات وآليات اتخاذ القرار (المادة 8)
- النفقات والإيرادات (المادة 9)
- الشراء العام (المادة 9)
- الموارد البشرية (المادة 7)
- حفظ الملفات ونشرها والوصول إليها (المادة 10)
- الأخلاقيات والسلوكيات (المادة 8)
- الإبلاغ عن المخالفات (المادة 7)
- الكشف عن الفساد (المادة 8)
- التظلم/الاستئناف (المادة 8)
- سياسات مكافحة الفساد الوقائية (المادة 5)

هل تقوم منظومة الشراء العام على الشفافية والتنافس بالإضافة الى معايير موضوعية في اتخاذ القرارات؟ يرجى توضيح كيفية ذلك وكتابة اسم المستند المتعلق كاملاً والرابط الالكتروني له.

20%

هل يتم توزيع المعلومات المتعلقة باجراءات وعقود الشراء وتعميمها، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالدعوة الى المشاركة في المناقصات، المعلومات المتعلقة بإرساء العقود، بما يتيح لمقدمي العروض المحتملين الوقت الكافي لإعداد عروضهم وتقديمها؟

30%

هل يتم النشر المسبق لشروط المشاركة بالمناقصات ومعايير الاختيار وإرساء العقود وقواعد المناقصة؟ للتفضل بتقديم الشرح الوافي لذلك و تدعيم ذلك بالمستندات والرابط الالكتروني لها

30%

20%

هل يوجد إجراءات محددة للطعن في إرساء المناقصات العمومية؟ في حال الاجابة بنعم للتفضل بتزويدنا بنسخة عنها والرابط الالكتروني لها



هل تقوم منظومة الشراء العام على الشفافية والتنافس بالإضافة الى معايير موضوعية في اتخاذ القرارات؟ يرجى توضيح كيفية ذلك وكتابة اسم المستند المتعلق كاملاً والرابط الالكتروني له.

20%

هل يتم توزيع المعلومات المتعلقة باجراءات وعقود الشراء وتعميمها، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالدعوة الى المشاركة في المناقصات، المعلومات المتعلقة بإرساء العقود، بما يتيح لمقدمي العروض المحتملين الوقت الكافي لإعداد عروضهم وتقديمها؟

30%

هل يتم النشر المسبق لشروط المشاركة بالمناقصات ومعايير الاختيار وإرساء العقود وقواعد المناقصة؟ للتفضل بتقديم الشرح الوافي لذلك و تدعيم ذلك بالمستندات والرابط الالكتروني لها

30%

20%

هل يوجد إجراءات محددة للطعن في إرساء المناقصات العمومية؟ في حال الاجابة بنعم للتفضل بتزويدنا بنسخة عنها والرابط الالكتروني لها



5%

هل يوجد لدى الوزارة/المؤسسة نظام واجراءات واضحة لحفظ الملفات؟

 كلا نعم نعم جزئياً، اشرح

5%

هل تُؤرشف جميع القرارات المتخذة في المؤسسة وفقاً لهذه الإجراءات؟ وكيف يتم ذلك (ورقياً، إلكترونياً)؟

10%

من يملك صلاحية الوصول الى هذه الملفات؟ ومن يملك صلاحية المراجعة والتعديل على هذه الملفات؟ هل هناك آلية موضوعية لذلك؟
(كتابة اسم المستند كاملاً والرابط الالكتروني)

10%

هل يوجد لدى الوزارة/المؤسسة سياسة لنشر المعلومات؟

 كلا نعم نعم جزئياً، اشرح

10%

هل تشمل هذه السياسة النشر التلقائي على موقع الانترنت الرسمي للمؤسسة/الوزارة للبيود التالية؟ (الإشارة بدائرة على البند المنطبق)

 كلا نعم نعم جزئياً، اشرح

أ. الهيكلية الإدارية وتفاصيل الاتصال بالاشخاص داخل الوزارة/المؤسسة؟

 كلا نعم نعم جزئياً، اشرح

ب. السياسات المعمول بها والمستندات المتعلقة بها؟

 كلا نعم نعم جزئياً، اشرح

ج. القوانين والإجراءات

 كلا نعم نعم جزئياً، اشرح

10%

من يقوم بتحديد ومراجعة معايير النشر التلقائي للمعلومات؟

10%

هل تم تعيين موظف معلومات لدى الوزارة/المؤسسة مسؤول عن الاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات

 كلا نعم نعم جزئياً، اشرح

10%

ما هو عدد طلبات الحصول على المعلومات التي تلقتها الوزارة/المؤسسة في خلال الثلاث سنوات الماضية

10%

ما هو عدد الردود الإيجابية التي صدرت خلال تلك الفترة؟

10%

ما هو عدد الردود السلبية التي صدرت خلال تلك الفترة؟

10%

هل تلقت الوزارة/المؤسسة قرارات قضيت بالزامها تزويد طالبي المعلومات بعد رفضها سابقاً خلال السنوات الثلاثة السابقة؟

 كلا نعم اذكر عدد القرارات


إصدار بيانات إحصائية على صعيد المؤسسة وعلى صعيد القطاع العام





شكراً لحسن استماعكم

haytham.yassine@undp.org